قضية مراكش واثرها في السياسة العالمية

في مطلع القرن العشرين

لمحة تاريخية

بقلم الاستاذ ن. ص.

أثيرت قضية مراكش في مطلع القرن العشرين ، وحلت بين الدول الكبرى بسلسلة من الاتفاقات والمعاهدات ، بدأت بالاتفاق الافرنسي — الانكليزي في نيسان عام ١٩٠٤ وانتهت بمعاهدة فرساي في حزيران ١٩١٩ وقد كان الباعث العميق الى اثارتها وحلها على الشكل الذي نعرفه اليوم ، ان الدول الغربية الكبرى — انكلترا وفرنسة والمانيا — بعد ان استكملت جهازها الصناعي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، جدت في التسابق الى منابع المواد الاولية في سائر انحاء العالم ، وفتح اسواق واسعة لتصريف منتوجاتها الصناعية وتوظيف رساميلها الضخمة ، واحتلال مراكز ستراتيجية تمكنها من المحافظة على ممتلكاتها وتضمن سهولة الدفاع عنها عند الاقتضاء . وما كانت مراكش ، وارضها تزخر بالثروات المعدنية والكيماوية والزراعية ، وشواطئها تنبسط تجاه جبل طارق ، عـلى مئات من الاميال ، واصلة البحر المتوسط بالمحيط الاطلسي ، الا لتسترعي انتباه الدول الكبرى وتوقظ مطامعها . فانكلترا ، وقد مدت شبكتها الامبراطورية على جبل طارق وجزيرتي مالطه وقبرص ، وعلى مصر والسويس ، وعلى بلـدان عديدة من افريقيا الشرقية والجنوبيـة والغربية ، وجزر في المحيط الهندي والمحيط الباسيفيكي وبرما وغيرها من البلدان ؛ وفرنسة ، وقد احتلت تونس بعد الجزائر ، والكونغو ، والسنغال ، ومدغـسكر ، والهند الصينية ؛ والمانيا ، وقد توصلت الى غربي افريقيا واواسطها ، والى الشرق الاقصى ومحيط الباسفيك ، مستولية على كل جزيرة

وكل منطقة نجت من الاحتلال الانكليزي او الفرنسي ؛ كل هذه الدول الاوروبية الغربية — حتى ايطاليا الحديثة العهد بالاستعمار ، واسبانيا التي لم تنطفئ شعلة طموحها بعد — كانت تنظر الى بلاد الغرب بيقظة وانتباه .

غير ان فرنسة كانت تفوق جميع هذه الدول اهتماماً بمراكش . فلها تونس والجزائر على المتوسط ، ولها ، على الكونغو والنيجر ، نواة امبراطورية واسعة ، لو اتصلت بالمستملكات الشمالية ، لالفت كتلة قوية لا يضارعها ، في جميع انحاء الارض ، من حيث المناعة والثروة ، سوى بلاد الهند ، دعامة الامبراطورية البريطانية ومصدر عزها وازدهارها .

فعملت فرنسة على تذليل الصعاب . والصعاب لم تكن قائمة في مراكش نفسها ، وسلطانها مشغول عن تدبير امور رعيته بالبذخ واللهو ، وقواها ضئيلة لا يقام لها وزن ، وشعبها مقسم ممزق مغفل ، لم تنبعث بعد روح العصبية القومية فيه . افلم يتقيد السلطان بقروض مالية ضخمة خيل اليه انه انتزعها من بارز عقيب توقيع اتفاق بينه وبين الحكومة الفرنسية (٢٠ تموز ١٩٠١) ، وهي في الواقع اغلال تثقل كاهله وقيود تكبل يديه ؟ ام هل حرك الشعب ساكناً يوم اغارت على بلاده ، في عام ١٩٠٢ ، فرق الكولونيل ليوتي (Lyautey) ، منطلقة من الجزائر بحجة حماية الرعايا الاوروبيين وتأمين الامن ، فاحتلت واحات كثيرة ، ونثرت المخافر والثكنات عبر الحدود ، تمهيداً لحملة عسكرية مقبلة ؟

لم تقم الصعاب في مراكش بل في اوروبة ، واوروبة وحدها ، في تصارع المطامع الاستعمارية وتعديل كفة التوازن الدولي .

وقد وجه الفرنسيون اهتمامهم ، في بدء الامر ، الى التحالف مع ايطاليا واسبانيا ، متجنبين مجابهة الخصمين الكبيرين : الانكليزي والالماني . فعقدوا مع الحكومة الايطالية اتفاقاً سرياً في كانون الاول عام ١٩٠٠ ، اعترفت فيه ايطاليا ، « بمصالح خاصة » لفرنسة في مراكش ، واعترفت فرنسة « بمصالح ايطاليا الخاصة » في طرابلس الغرب . ثم فاوضوا مدريد سراً على اساس تقسيم مراكش الى منطقتي نفوذ ، واحدة منهما لاسبانيا ، وهي تتألف من مدينة فاس والمقاطعات الشمالية ، والثانية لفرنسة ، وهي تشمل جميع المناطق الاخرى .

فتسربت اخبار المفاوضات الى لندن ، ولم يرضَ الانكليز ان تجرى الصفقة بدون ان يشتركوا بها ، فاوعزوا الى الاسبانيين ان يتخلوا عنها فتخلوا .

فلم يكن بد للحكومة الفرنسية ، في هذه الاحوال ، من ان تبحث الامر صراحة مع حكومة لندن . وكان الظرف مؤاتياً اذ ذاك . فانكلترا ، وهي الحريصة منذ وجدت على تأمين التوازن الاوروبي — اي على ايجاد قوى متعادلة متنافسة في اوروبة ، لا تستطيع واحدة منها ان تطغي على الاخرى ولا ان توحد القارة الاوروبية في وجه الجزر البريطانية — اخذت تنظر بقلق ، منذ السنوات الاخيرة للقرن التاسع عشر ، الى انتشار النفوذ الالماني وازدياد القوة الالمانية في الميادين السياسية والعسكرية والاقتصادية معاً . وخاف قلقها ان المانيا اخذت تباشر تأسيس امبراطورية جديدة ما وراء البحار ، وتبني اسطولاً حديثاً وتزاحم التجارة الانكليزية في اسواق العالم قاطبة ، حتى في الاسواق التي كانت تعتبر من قبل معقل التجارة الانكليزية الحصين .

فكان محتماً ان تسعى انكلترا الى معاضدة فرنسة وشد ازرها وتشجيعها على الصمود في وجه التوسع الجرماني . وقد اثبتت الاتفاقات المعقودة في لندن في ١٨٩٦ و١٨٩٨ و١٨٩٩ ، وهي اتفاقات حددت فيها مناطق النفوذ في افريقيا الوسطى والمحيط الهندي ، ان مصالح الامبراطوريتين الفرنسية والانكليزية قابلة للتسوية والتوفيق . فجرت المباحثات في لندن وباريس ، في عام ١٩٠٢ والعامين التاليين ، بقصد تسوية المشاكل الامبراطورية المعلقة والتمهيد ، من وراء ذلك ، الى عقد تحالف سياسي عام . وساهم في انجاح المفاوضات مساهمة فعالة رجال من اصحاب النفوذ الواسع ، كالملك ادوارد السابع واللورد كرومر في انكلترا والوزير دلكسيه (Delcassé) والسفير بول كامبون (Paul Cambon) في فرنسة ، كانوا من المؤمنين ايماناً راسخاً بضرورة التحالف بين البلدين لخدمة مصالحهما المشتركة . فذللت العقبات بعد جهد طويل ووقعت الاتفاقات في ٨ نيسان ١٩٠٤ ، وكان توقيعها فاتحة عهد جديد في السياسة الاوروبية والامبراطورية معاً ، عهد طبع بطابع «التفاهم القلبي» (Entente cordiale) بين انكلترا وفرنسة .

واتفاقات ١٩٠٤ تحل جميع المشاكل الامبراطورية بين البلدين : في الهند

الصينية ومدغسكر وغيرها من البلدان والجزر التي تعتبر قواعد الامبراطوريتين في العالم ، وعلى الاخص في مصر ومراكش ، وقد ربطت قضيتا مصر ومراكش ربطاً وثيقاً وجرت تسويتهما في ميثاق واحد ، تنص بعض مواده على اعتراف فرنسة بالنفوذ الانكليزي في مصر ، وينص البعض الاخر على اعتراف انكلترا بالنفوذ الفرنسي في مراكش . والنفوذ الفرنسي معناه ان انكلترا تعترف لفرنسة بحق التدخل في مراكش لتأمين الامن والمساهمة في تحقيق « الاصلاح » في الادارة والمالية والتنظيم العسكري . على ان الدولتين المتعاقدتين اعلنتا عن رغبتهما في احترام « استقلال » البلاد « وسيادتها » . اما اذا كانت تضمرانه لها ، وقد اتفقتا عليه في ملحق سري ، فان تطلق يد فرنسة في احتلال مراكش وحمايتها اذا « اضطرتها الظروف » الى ذلك ، على ان تترك لاسبانيا منطقة نفوذ خاصة في الجهة الشمالية المقابلة لجبل طارق . وهذا الشرط الاخير موافق للمصالح الانكليزية . فما كانت انكلترا لتقبل بان تحتل دولة كبيرة كفرنسة منطقة قريبة من جبل طارق ، تمكنها من تهديد الحصن الانكليزي الشهير في حالة وقوع خلاف بين الدولتين .

وما كاد التفاهم يتم بين انكلترا وفرنسة ، حتى استؤنفت المفاوضات مع مدريد وادت الى عقد اتفاق فرنسي اسباني في ٣ تشرين الاول ١٩٠٤ ، على تحديد منطقتي النفوذ في مراكش وفقاً لاتفاقات نيسان ١٩٠٤

ولم يبقَ الا ان توافق المانيا على ما تمّ . وكيف توافق عليه ، وهي تعلم ان التفاهم بين انكلترا وفرنسة على قضايا المستعمرات ، انما هو مظهر من مظاهر سياسة « التطويق » التي يسعى جيرانها الى تحقيقها ؟ فمن جهة ترى تحالفاً فرنسياً روسياً وثيقاً ، عقد في الاعوام الثلاثة الاخيرة من القرن التاسع عشر ، ومن جهة ثانية « تفاهماً قلبياً » بين فرنسة وانكلترا مبنياً على اساس متين . فسعت المانيا الى تصديع كلتا الجبهتين . واخذت تضرب تارة الى يمين وتارة الى يسار ، ضربات عنيفة هوجاء ، احدثت دوياً هائلاً في العالم ، غير انها لم تصب الموقع الحساس ، وآبت في النهاية بفشل ذريع .

سددت الضربة الاولى الى التحالف الانكليزي الفرنسي قبيل توقيعه بايام .

قليلة . وخيل الى رئيس الحكومة الالمانية ، البرنس دي بيلوف (Bülow) ان صلب هذا التحالف قضية مراكش ، فاذا تمكن من اجراج موقف فرنسة وزجها في مشاكل معقدة في المغرب ، فلا شك ان انكلترا تتخلى عنها ، فتغضب فرنسة ، فينحل التفاهم .

وكانت فرنسة ، على اثر تعاقدها مع انكلترا واسبانيا ، قد اسرعت في إرسال بعثة الى فاس ، في تشرين الثاني ١٩٠٤ ، لحمل السلطان عبد العزيز على القبول ببعض « الاصلاحات » في شؤون الادارة والمال والجيش . فاوعزت الحكومة الالمانية الى ممثليها القنصليين بان يحملوا السلطان على الرفض ، وينادوا بوجوب احترام سيادة البلاد ، ويثيروا حركة مقاومة شاملة في وجه التدخل الفرنسي . ووافق ان الامبراطور غليوم الثاني كان في تلك الاثناء يقوم بجولة في البحر المتوسط على يخته الخاص . فاقنعه « بيلوف » بان يزور مدينة طنجه زيارة رسمية ، ويعلن فيها بشكل حازم ان المانيا ستصون مصالحها في مراكش وانها تعتبر السلطان سيداً حراً لا يجوز التعدي على حقوقه . فتمت الزيارة في ٣١ اذار ١٩٠٥ . وردد الامبراطور بلهجة غاضبة صاخبة ما كان قد املاه عليه وزيره فاحدث تدخله على هذا الشكل العنيف ضجة عظيمة في جميع انحاء العالم .

وعبثاً حاول دلكسيه وزير خارجية فرنسة ان يسوي المشكلة بهدوء . فعرض على الحكومة الالمانية ، في نيسان ١٩٠٥ ، ثلاث مرات متوالية ، ان تدخل في مفاوضات ثنائية بشأن مراكش . فكان يجاب طلبه بالرفض في كل مرة . اذ ان غاية الحكومة الالمانية كانت ان تعقد القضية لا ان تمهد لحلها ، وان تعرضها على مؤتمر دولي عام تتصدى فيه مباشرة للسياسة الفرنسية فتقلم اظافرها وتفصل ما بينها وبين حليفتها الجديدة انكلترا . وما طال الامر بالسياسة الالمانية حتى احرزت فوزاً باهراً هزت به المحافل السياسية الفرنسية هزاً . فتدخلت رسمياً في السياسة الداخلية في فرنسة ، وطلبت في ٢٠ ايار ١٩٠٥ اقالة وزير الخارجية « دلكسيه » بحجة ان بقاءه في الحكم يحول دون تقرب وجهتي النظر بين الحكومتين . فكان لها ما ارادت وذهب

« دلكسيه » في ٦ حزيران ١٩٠٥ وتولى المفاوضات بعده رئيس مجلس الوزراء روفيه (Rouvier) ، وهو رجل ضعيف الثقة بانكلترا ، حريص على التفاهم مع المانيا خوفاً من نشوب الحرب . وفي اليوم نفسه ، كشفت الحكومة الالمانية عن حقيقة نياتها ، ودعت الى مؤتمر عالمي عام للنظر في مشكلة مراكش ، واتبعت هذا الاقتراح بتهديدات صريحة موجهة الى فرنسة ، فاذعنت الحكومة الفرنسية في اول تموز ١٩٠٦ ، وقبلت بانعقاد المؤتمر .

وسنحت في الشهر نفسه فرصة فريدة لالمانيا ضربت فيها ضربتها الثانية ، متعمدة هذه المرة تصديع الجبهة الروسية — الفرنسية وتوحيد القوى السياسية في اوروبة في ظل النفوذ الالماني . ففي ٢٣ تموز اجتمع غليوم الثاني امبراطور المانيا في مدينة «بيوركي» (Bjorkö) في فنلندا بنيقولا الثاني امبراطور الروس ، واقنعه بان يوقع سراً معاهدة تحالف روسي - الماني دون ان يستشير احداً من اعضاء حكومته . فوقع القيصر الوثيقة المعروضة عليه ، وهي تتضمن تعهداً بالتعاون المتبادل في حالة اشتراك احد الطرفين في حرب دفاعية ، ووعداً من قبل روسيا باشراك فرنسة في الحلف الجديد . واصبحت خطة المانيا بعد ذلك ، ان تتساهل مع فرنسة في قضية مراكش ، وتثبت لها «حسن نيتها» ، ليتسنى لها اجتذابها الى الحلف الروسي — الالماني . فتساهلت بالفعل ، وعقدت اتفاقاً مع الحكومة الفرنسية ، في ٢٨ ايلول ١٩٠٥ حددت فيه صلاحيات المؤتمر الدولي ، فحصرتها بشؤون اقتصادية ومالية وادارية صرفة ، دون ان تتعرض الى جوهر القضية ، الى الوضع السياسي الخارجي .

ولا من شك في ان الخطة الالمانية ، لو كتب لها النجاح ، لكانت بدلت وجه اوروبة والعالم . ولكنها لم تعمر سوى اربعة اشهر . ففي ٢٣ تشرين الثاني طلب القيصر ان يعاد النظر في المعاهدة السرية ورفض التخلي عن التحالف الفرنسي . فانهارت مشاريع السياسة الالمانية دفعة واحدة وتبدل موقف المانيا فجأة من فرنسة . فبعد ان كانت قد اغرقت في التساهل ، طمعاً منها باجتذاب جارتها الى الحظيرة الالمانية ، عادت الى الوعيد والتهديد . وعقد رجال حكومتها المسؤولون اجتماعاً في ٢٣ كانون الاول ١٩٠٥ ، قرروا فيه ان يسعوا بشتى

الوسائل الى قهر فرنسة سياسياً في المؤتمر الدولي ، حتى ولو جرهم ذلك الى الدخول بنزاع مسلح ضدها .

وافتتح المؤتمر اعماله في « الجزيرة » واشتركت فيه معظم دول الارض بما فيها الولايات المتحدة الاميركية . ويجدر تخصيص الولايات المتحدة بالذكر لانها لعبت دوراً هاماً لم تكن المانيا تتوقعه على ما يظهر ، عندما رسمت خططها واعدت عدتها للدخول في المعترك . فقد اخذت الولايات المتحدة بناصر فرنسة ، مشاركة انكلترا مشاركة فعالة في تفنيد المقترحات الالمانية والعمل على اسقاطها . فتقارنت وجهة النظر الفرنسية باستمرار في جميع القضايا الهامة ، وعلى الاخص في قضية تنظيم قوى الامن في مراكش ، واعترف المؤتمر لفرنسة واسبانيا وحدهما — دون الدول الصغرى كما كانت تود المانيا — بحق الاشراف على تنظيم هذه القوى وقيادتها . وانفض المؤتمر بعد مناقشات طويلة ادت الى « ميثاق الجزيرة » في ٧ نيسان سنة ١٩٠٦ ، وهو ميثاق تاريخي خطير سجل انتصار المصالح الفرنسية ، ومتانة « التفاهم القلبي » وخذلان المناورات الالمانية .

على ان فرنسة ، بالرغم من انها صمدت في وجه العاصفة وحافظت على مركزها السابق ، لم تفز بكل ما كانت تتمناه في البدء اي بموافقة المانيا على اطلاق يدها في مراكش بدون قيد ولا شرط . فالمؤتمر لم يسمح لها الا بالتدخل ولم يجز ما اجازه الاتفاقان السريان المعقودان سابقاً مع انكلترا واسبانيا ، من « تعديل للوضع الخارجي » ، واقتسام للارض ، وامكان احتلال وحماية دائمين .

وبقيت المسألة معلقة بين فرنسة والمانيا خمس سنوات اخرى ، كثر فيها الاخذ والرد . فبعد ان ارتضت المانيا عقد اتفاق اقتصادي في ٩ شباط سنة ١٩٠٩ يشركها في استثمار اقتصاديات مراكش ، عادت مجدداً الى سياسة التهويل في صيف عام ١٩١١ . وكانت المناسبة ان قامت ثورة في مراكش في ربيع تلك السنة وادت الى حصار فاس فاعتبرت فرنسة نفسها مسؤولة عن المحافظة على الامن وحماية الرعايا الاوروبيين المحاصرين في العاصمة المراكشية ، وارسلت فرقاً مسلحة في ايار ، اخترقت الحدود ووضعت حداً للاضطرابات . فثارت ثائرة

المانيا ، واتهمت فرنسة بخرق الميثاق الدولي ، وارسلت باخرة حربية رابطت في مرفأ اغادير في اول تموز ١٩١١ . وكانت ترمي من وراء ذلك كله الى اكراه فرنسة على الدخول بمفاوضات جديدة تخرج منها المانيا بارباح سياسية وتكسب مناطق نفوذ جديدة في الاراضي المجاورة للمستعمرات الفرنسية في افريقيا الغربية . فبدأت المفاوضات في منتصف تموز ، وكشفت المانيا عن حقيقة ما تضمر ، فطالبت لقاء اطلاقها يد الفرنسيين اطلاقاً تاماً في مراكش ، ان تعطى الكونغو الفرنسي برمته ، ومناطق اخرى تمكنها من احتلال اواسط افريقيا باجمها ، من الغرب الى الشرق ، فتفصل بين المستملكات البريطانية في الشمال والجنوب وتصل ما بين الاطلسي والمحيط الهندي . فتدخل الانكليز عند ذاك تدخلاً فعالاً ، واوعزوا الى اسطولهم الحربي ان يتأهب للقتال ، فتراجعت المانيا عن قسم كبير من مطالبها ورضيت بربح يسير في مستعمراتها ، فوسعت الحدود في ناحية ، ونالت منفذاً الى البحر في ناحية ثانية ووقعت في ٤ تشرين الثاني ١٩١١ عهداً باطلاق يد الفرنسيين في مراكش ، واعترفت لهم سراً بحق فرض «حمايتهم» على البلاد .

فكان للسياسة الفرنسية ما ارادت ولم يبق لها ، بعد ان فازت بموافقة ايطاليا (كانون الاول ١٩٠٠) ، وانكلترا (٨ نيسان ١٩٠٤) ، واسبانيا (٣ تشرين الاول ١٩٠٤) ، والمانيا (٤ تشرين الثاني ١٩١١) ، سوى ان تفرض حمايتها صراحة ، فحملت سلطان مراكش على توقيع معاهدة الحماية في ٣٠ اذار ١٩١٢ . ثم اعادت النظر في علاقاتها مع ايطاليا واسبانيا ، فعقدت مع الاولى معاهدة جديدة في ٢٨ تشرين الاول ١٩١٢ تنازلت ايطاليا بموجبها تنازلاً نهائياً عن كل مطلب في مراكش ، وعقدت مع الثانية معاهدة في ٢٧ تشرين الثاني ١٩١٢ خططت الحدود ، وحددت حقوق الدولتين صاحبتي الحماية .

وبعد انهزام المانيا في الحرب العالمية الاولى ، افرد فصل خاص في معاهدة « فرساي » (حزيران ١٩١٩) تنازلت فيه المانيا تنازلاً تاماً عن كل حق اعطي لها في اتفاقات تشرين الثاني ١٩١١

وفي ١٨ كانون الاول ١٩٢٣ وقع ميثاق دولي حدد فيه وضع طنجه ، ثم ادخلت عليه بعض التعديلات في ٢٥ تموز ١٩٢٨ .